

دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي
" كلية الحقوق بجامعة فلسطين الأهلية أنموذجاً "

The Role of the Moot Court In Developing the Applied Legal Education
"Law Department At Palestine Ahlia University As a Model"

محمد نظمي صعابنة

جامعة فلسطين الأهلية

تاريخ الاستلام 2016/9/18 تاريخ القبول 2017/3/7

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي " كلية الحقوق بجامعة فلسطين الأهلية أنموذجاً"، هادفة إلى بيان مفهوم المحكمة الصورية وطبيعتها، ونطاق تطبيقها، وأهميتها، وكذلك نشأتها ومكوناتها، والموقع الحسي لها من كلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية.

وقد ظهر أن للمحكمة الصورية علاقة ببيئة الدوائر المتعددة للجامعة، وأن هناك عدة إجراءات خاصة تتعلق باستخدامها، وآلية التدريب فيها، بما يساعد في تحقيق دورها المهم في تطوير التعليم القانوني التطبيقي الذي يربط بين الجانبين النظري والعملي للتعليم القانوني، الذي لا يخلو من المعوقات والصعوبات المتعلقة بذلك.

Abstract:

This study is about The Role of the Moot Court In developing the applied legal education, Law Department at Palestine Ahlia University as a Model. This study aims to identify the concept of the moot court, it's structure, scope, necessity, emergence, components, and it's essential statues at Law Department- Palestine Ahlia University.

Consequently, the study concluded the substantial relation between moot court and the other different departments in the university. In addition, moot court has special rules and procedures have to be followed in moot court training, in order to reach the goal of moot court, which is improving the applied legal education and linking between the theoretical and practical aspects of the legal education. To achieve this goal, there are some obstacles and barriers.

إن دراسة القانون في فلسطين تقتضي الوقوف على أهم الأساليب العلمية والتعليمية الحديثة التي تركز على تنمية مهارات طالب الحقوق، وتعمل على تطويرها بما يفيد تحصيله العلمي، وتمكينه من مواجهة المشكلات التي تعترضه عند خروجه إلى سوق العمل والحياة العملية؛ ومن هنا كان لا بد من إعادة النظر في نواتج العملية التعليمية ومدخلاتها، وكذلك في خطط البرامج القانونية بهدف تحقيق هذا المقصد والوصول إلى المراتب العلمية العملية المتميزة.

ذلك لأن النظام المتميز للتعليم القانوني هو الذي يهتم باكتساب الطالب المهارات العلمية والتعليمية إلى جانب المعلومات الموضوعية والشكلية الخاصة بعلم القانون، من خلال الربط بين الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا المجال من مناحي العلوم المهمة في حياة المجتمعات، والتركيز على تدريب طالب الحقوق على التطبيقات القانونية العملية الواقعية أو الافتراضية، وإكسابه مجموعة من الأصول الفنية والمهارات القانونية والقضائية المتنوعة، ولا يتم ذلك إلا من خلال المحكمة الصورية. ومن هنا جاء هذا البحث ليتناول هذه المسألة تحت عنوان: دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي " كلية الحقوق بجامعة فلسطين الأهلية أنموذجاً ".

أهمية البحث: وتبرز أهمية هذا البحث من خلال الأمور الآتية:

- 1- تسليط الضوء على دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي.
- 2- بيان مدى أهمية المحكمة الصورية والحاجة إليها في هذا المجال.
- 3- يعكس هذا البحث دور المحكمة الصورية في تحقيق رسالة كلية الحقوق وأهدافها في الربط بين الدراسة النظرية والتطبيقية لعلم القانون.
- 4- عدم وجود بحث متخصص متكامل في مجال المحكمة الصورية، وقد جاء هذا البحث ليشكل إضافة جديدة في هذا المجال.
- 5- يساهم هذا البحث في تطوير التعليم القانوني التطبيقي في فلسطين.
- 6- مساس هذا الموضوع بحياة الناس المعاصرة خاصة المشتغلين بعلم القانون.

أهداف البحث: ولقد جاء هذا البحث لبيان ما يأتي:

- 1- مفهوم المحكمة الصورية، وطبيعتها، ونطاق تطبيقها، وأهميتها.
- 2- نشأة المحكمة الصورية في جامعة فلسطين الأهلية.
- 3- موقع مساق المحكمة الصورية من المنهج الدراسي لكلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية.
- 4- مكونات قاعة المحكمة الصورية وموقعها الحسي في كلية الحقوق.
- 5- علاقة المحكمة الصورية بكلية الحقوق ودوائر الجامعة.

- 6- الإجراءات الخاصة باستخدام المحكمة الصورية.
- 7- آلية تدريب طلبة الحقوق في المحكمة الصورية. 8. آلية تقييم طلبة الحقوق المتدربين في المحكمة الصورية.
- 8- دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي في كلية الحقوق.
- 9- الصعوبات التي تعترض المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة الدراسة في بيان ماهية المحكمة الصورية ودورها في تطوير التعليم القانوني التطبيقي.

الدراسات السابقة: ومن أهم الدراسات السابقة الخاصة بموضوع المحكمة الصورية ما يأتي:

1. دراسة عبد العال، أيمن. بعنوان: التعليم التفاعلي، وهي دراسة غير منشورة، قدمت لمؤتمر آفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية الذي انعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، 2013. وقد تناولت فكرة المحاكم الصورية، والهدف من إنشائها، والعناصر المكونة لها ومواردها باختصار. وتوصلت إلى أن للمحكمة الصورية أهمية كبيرة في محاكاة الواقع وتعزيز المهارات العملية لطلاب الحقوق، وأوصت بضرورة توفير العناصر المادية والبشرية للمحكمة الصورية.
2. دراسة أبو كف، علي، سكارشيل، لوانا، بعنوان: المحكمة الصورية في القانون الدولي الإنساني، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين. حيث قدمت إرشادات للمتدربين حول كيفية تنظيم دورة في محكمة صورية في موضوع القانون الدولي الإنساني.
3. دراسة جمعية القضاة والمحامين الأمريكيين، بعنوان: دليل عقد المحاكمات الصورية في عمان، وهي دراسة غير منشورة، تم إعدادها بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2013. قدمت إرشادات حول كيفية تنظيم مسابقات لمحاكم صورية.
4. الأنظمة الأساسية الخاصة بمسابقة المحاكم الصورية الصادرة عن كل من: محاكم دبي، كلية الحقوق في جامعة قطر، كلية الحقوق في جامعة السلطان قابوس. وهي عبارة عن قواعد خاصة بالمسابقات لمحاكم صورية فقط.
5. المواقع الإلكترونية الخاصة بكليات الحقوق: مثل موقع كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة، وجامعة الأزهر بغزة، وجامعة فيلادلفيا بالأردن، وجامعة عين شمس بالقاهرة. وقد تناولت هذه المواقع فكرة المحكمة الصورية وأهدافها باختصار.

وهذه الدراسات على أهميتها وفضلها إلا أن الناظر فيها يلحظ أن دراسة الدكتور أيمن عبد العال، والمواقع الإلكترونية الخاصة بكليات الحقوق، تلتقي مع هذا البحث في بيان فكرة المحكمة الصورية والهدف من إنشائها، والعناصر المكونة لها، دون الوقوف على بيان طبيعة المحكمة

الصورية، ونطاق تطبيقها، وأهميتها، ومكوناتها، وموقعها الحسي في كلية الحقوق، أو علاقتها بدوائر الجامعة المتعددة، والإجراءات الخاصة باستخدامها، وآلية التدريب فيها، وأيضاً دورها في تطوير التعليم القانوني التطبيقي، والمعوقات المتعلقة بذلك، وأما الدراسات السابقة الأخرى فهي لم تتناول موضوعات البحث المتعددة وإنما عالجت مسائل عامة غير تفصيلية تعالج قواعد خاصة بالمسابقات فقط دون التركيز على موضوع البحث.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة والدوريات فضلاً عن المصادر الإلكترونية.

محتوى البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: المحكمة الصورية، مفهومها، نطاق تطبيقها، أهميتها، وحيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب، تناولنا في الأول منها: مفهوم المحكمة الصورية وطبيعتها، وأما الثاني فقد ناقش نطاق تطبيق المحكمة الصورية، وجاء الثالث للحديث عن أهمية المحكمة الصورية.

المبحث الثاني: نشأة المحكمة الصورية في جامعة فلسطين الأهلية، وحيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب، تناولنا في الأول منها: دمج المحكمة الصورية في المنهاج التعليمي لكلية الحقوق، وأما الثاني فقد تعرض للحديث عن قاعة المحكمة الصورية ومكوناتها وموقعها الحسي في كلية الحقوق، وقد تناول الثالث علاقة المحكمة الصورية بالكلية ودوائر الجامعة.

المبحث الثالث: الإجراءات الخاصة بالتدريب في المحكمة الصورية، وحيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب، تناولنا في الأول منها: استخدام قاعة المحكمة الصورية، وأما الثاني فقد بين آلية تدريب الطلبة في قاعة المحكمة الصورية، وناقش الثالث: تقييم الطلبة المتدربين في قاعة المحكمة الصورية.

المبحث الرابع: دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي والمعوقات المتعلقة بذلك، وقد جاء في مطلبين، الأول: دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي، وأما الثاني: معوقات دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي.

المبحث الأول: المحكمة الصورية⁽¹⁾، مفهومها، نطاق تطبيقها، أهميتها

يقتضي بيان مفهوم المحكمة الصورية وأهميتها ونطاقها الوقوف على محددات ذلك ومعانيه من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: مفهوم المحكمة الصورية وطبيعتها

قسمنا هذا المطلب إلى فرعين، تناولنا في الفرع الأول: مفهوم المحكمة الصورية، وأما الثاني فقد ناقشنا طبيعة المحكمة الصورية، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم المحكمة الصورية: تعرف المحكمة الصورية بأنها⁽²⁾: نظام أكاديمي حديث يجمع بين النظام التعليمي القانوني النظري والتدريبي التطبيقي معاً. كما أنها تمثل نموذجاً من نماذج تطوير التعليم القانوني التطبيقي الذي تتبناه كليات الحقوق في الوقت الحاضر، ويطلق عليه التعليم القانوني الإكلينيكي، فهي – أداة تعليمية لتعلم القانون من خلال ممارسته في بيئته الفعلية⁽³⁾. حيث يتعلم الطلاب بالعمل من خلال التدريب والممارسة في قاعة المحكمة الصورية، والطلاب الذين لا يعملون يتعلمون عبر المراقبة والملاحظة من يعمل، وذلك حينما يحضرون مناقشة القضية المطروحة في قاعة المحكمة الصورية.

وقيل بأنها⁽⁴⁾: نشاط لا منهجي تستخدمه كليات الحقوق ويعتمد على لعب أدوار أمام محكمة وهمية وبإتباع إجراءات معينة أمام هذه المحكمة. كما تتضمن المحاكمة الصورية تقديم مرافعات شفهية أو مكتوبة أو الاثنين معاً. وعرفها آخر بأنها⁽¹⁾: جهة تدريبية تؤدي دور أدنى شك إلى تكوين خريج قانوني يعرف وجهي القانون، الوجه النظري والوجه العملي. كما عدها بعضهم⁽²⁾ بأنها الأداة الأبرز لتعليم طلبة الحقوق مهارات المحاماة.

(1) يفضل الباحث تغيير تسمية المحكمة الصورية إلى المحكمة التدريبية، وذلك تفادياً لردود الفعل التي قد تثيرها كلمة الصورية.

(2) الطويل، أنور جمعة (2013). "التعليم القانوني التطبيقي في كليات القانون (العيادة القانونية)". ورقة عمل غير منشورة قدمت لمؤتمر أفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية. الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين، ص2.

(3) مشروع تعزيز التعليم القانوني التطبيقي. (2012). "العيادة القانونية". كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين. أنظر: الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://legalclinic.alazhar.edu.ps/DataForm.aspx?PageID=11>

وهناك من يرى أن المحكمة الصورية ما تزال تشكل إحدى المنهجيات العياداتية/ التفاعلية الرئيسية المعتمدة في تدريس القانون في جميع أنحاء العالم. انظر: قفيشه، معتز (2016). "فكر بمنظور عالمي وأعمل في إطارك المحلي". ورقة علمية غير منشورة. العيادة القانونية في جامعة الخليل، الخليل، فلسطين، ص25.

(4) محاسنه، نسرين. (2013). "دليل عقد المحاكمات الصورية". تم إعداده بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جمعية القضاة والمحامين الأمريكيين، عمان، الأردن، ص3.

وعرفت الموسوعة العالمية⁽³⁾ المحكمة الصورية بأنها: " نشاط لامنهي في العديد من كليات الحقوق يستطيع المشاركون بها المشاركة في تصوير وإعادة تمثيل إجراءات المحكمة، وغالباً ما تتضمن هذه الأنشطة كتابة العرائض والمذكرات والمشاركة في المرافعات الشفوية ". كما عرف Meghan Spillane المحكمة الصورية بأنها⁽⁴⁾: " ممارسة تعليمية أوجدت بهدف تركيز مهارات الطلبة على عناصر معينة في مرحلة تقديم القضية أو المطالبة أمام المحكمة، مثل مهارة كتابة الأوراق القضائية وتقديم المرافعات الشفوية. ويرى Meghan أن كلمة (صوري) تعني افتراضي لأن المنافسات قائمة على قضايا افتراضية وليس حقيقية. وعرف Noaman Azhar المحكمة الصورية بأنها⁽⁵⁾: نشاط لامنهي يقوم به طلبه الحقوق، يساعدهم ليصبحوا محامين أفضل، ويحضرهم مسبقاً لممارسة المهنة في العالم الواقعي. وكذلك يرى بعضهم⁽⁶⁾ أن مصطلح مجلس المحكمة الصورية يعود لهيئة طلابية تم تمويلها من قبل كليات الحقوق في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت جسم طلابي تم تأسيسه بهدف تطوير ثقافة المحكمة الصورية المتعلقة بمهارات الطلبة في الكتابة والتحليل والبحث، ومهارات مهنة المحاماة. ويرى الباحث أن المحكمة الصورية هي مقرر منهجي أو نشاط لا منهجي تمارسه بعض كليات الحقوق، يقوم على فلسفة الجمع بين المفاهيم النظرية والواقع العملي للممارسة القانونية والقضائية، التي يجب على طالب الحقوق أن يكتسبها بهدف مساعدته في اكتساب الخبرات والمهارات القانونية العلمية والعملية المتنوعة من خلال تناول حالات عملية من الواقع العملي أو الافتراضي في كافة فروع القانون داخل قاعة المحكمة الصورية أو في أي مكان آخر معد لذلك، كالمحاكم، والنيابة العامة، ونقابة المحامين،..الخ.

(1) محمد، فايز. (2014). "كفالة الحق في التقاضي وتعزيز حقوق الإنسان وبرنامج العيادة القانونية بكليات الحقوق". مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية: العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، ص1072.

(2) Kozinski, Alex.(n.d). "In Praise Of Moot Court-Not!", p3. from (<http://heinonline.org>).

(3) See: https://en.wikipedia.org/wiki/Moot_court. Visiting site:18/12/2016.

(4) See: **What Is Moot Court?** Spillane, Meghan and The International Bar Association. (2008). "International Moot Court". International Debate Education Association, New York, Amsterdam, Brussels, p 7.

(5) Azhar, Noaman.(n.d), "Understanding Moot Court". A Beginner's Guide to Competing in Moot Court Competitions, (s.n) , p 4.

(6) Nase,Vernon. (2009). "The Murdoch Moot Court Bench The development of a mooting culture". 12 Int'l Trade & Bus. L. Rev. 285, p 2. from (<http://heinonline.org>).

الفرع الثاني: طبيعة المحكمة السورية: إن طبيعة المحكمة السورية يمكن النظر إليها من نواح متعددة هي كما يأتي:

أولاً: من الناحية الفلسفية: فالمحكمة السورية تهدف إلى إعادة هيكلة التعليم القانوني وتطويره، من أجل صياغة فلسفة حول الدور الذي يقوم به طالب القانون في المجتمع بعد تخرجه.

ثانياً: من الناحية المنهجية: المحكمة السورية تحاكي المحاكمات الواقعية محاكاة عملية⁽¹⁾، وتستخدم الحالات القانونية الواقعية أو الافتراضية منهجاً لتدريس المقررات القانونية النظرية، والمهارات القانونية والقضائية العملية والذهنية والشخصية... الخ.

ثالثاً: من الناحية الموضوعية: تختص المحكمة السورية بنظر القضايا الداخلة في جميع فروع القانون⁽²⁾، سواء فيما يتعلق منها بالقضايا الجزائية أو القضايا المدنية (مدني - تجاري - عمالي - أحوال)، أو القضايا الإدارية والدستورية، أو القضايا الدولية.

رابعاً: من الناحية الشكلية: تمثل المحكمة السورية جهة تدريب مقرها كلية الحقوق⁽³⁾، كما تمثل أنموذجاً تطبيقياً مشابهاً للمحاكم الحقيقية في فلسطين، حيث يقوم الطلاب من خلالها بالتدرب على الإجراءات القضائية والأعمال القانونية أمام المحاكم بأدوارها وأشكالها المتعددة، كما يقوم الطلاب بتجسيد وممارسة أدوار تمثيلية، خصوصاً دور القاضي ومحامي الادعاء والدفاع ووكيل النيابة وكاتب الجلسة والشهود... الخ، وذلك في ظل جمهور الطلبة الذين يحضرون مناقشة القضية المطروحة، مما يكرس مفهوم علنية المحاكمة⁽⁴⁾. وهذا يجعل الطالب لا يشعر بعد تخرجه وعند

(1) عبد العال، أيمن. (2013). "التعليم التفاعلي " المحاكم السورية " الآليات والموارد". ورقة عمل غير منشورة قدمت لمؤتمر آفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين. ص2. وانظر: كلية الحقوق، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، أبو ظبي، الإمارات. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22: <http://law.aau.ac.ae/ar/moot-court-271011-060731>

(2) النطاق الموضوعي للمحكمة التدريبية المصغرة في كلية الحقوق. جامعة عين شمس، القاهرة، مصر. أنظر: الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://law.asu.edu.eg/article.php?action=show&id=8915#.V11j9hJ0x3A>

(3) المركز القانوني للمحكمة التدريبية في جامعة الكويت، الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22: <http://law.kuniv.edu.kw> / وانظر أيضاً:

See: Nature And Purpose Of The Moot Court Program On The University Of San Francisco School Of Law. Moot Court Board Office, Moot Court Handbook. (2009). University Of San Francisco School Of Law, p 5. from (<https://www.google.com/search>).

(4) كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22: <http://sharea.iugaza.edu.ps> وكلية الحقوق، جامعة العين، أبو ظبي. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22: <http://24.ae/Article.aspx?ArticleId=80108>

مباشرته لأعمال التدريب على أعمال المحاماة أو القضاء داخل المحاكم الواقعية الفلسطينية، بوجوده في مكان غريب عليه.⁽¹⁾

المطلب الثاني: نطاق تطبيق المحكمة الصورية⁽²⁾: ويتمثل هذا النطاق بثلاثة أمور هي: النطاق الشخصي وكذلك الموضوعي وأخيرًا النطاق الإلكتروني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: النطاق الشخصي: تختص المحكمة الصورية بتدريب فئات الطلبة الآتية:

- 1- طلبة كلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية، خاصة طلبة السنة الرابعة⁽³⁾.
- 2- طلبة كليات الحقوق الأخرى، ونسبة محددة تقبلها كلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية.

3- كل شخص حاصل على شهادة الحقوق أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المعترف بها، ونسبة محددة تقبلها كلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية.

الفرع الثاني: النطاق المكاني: ويمكن توسيع نشاط المحكمة الصورية مستقبلاً لإجراء مسابقات على نطاقين: *النطاق المحلي⁽⁴⁾:

- تنظيم مسابقة لمحاكمة صورية على مستوى الطلبة وجرائها، وضمن مساق قانوني معين في أي فرع من فروع القانون، بحيث توزع الأدوار فيما بينهم وطبقاً للقضية المعروضة عليهم ويكون ذلك تحت إشراف مدرس المساق.
- تنظيم مسابقة لمحاكمة صورية على مستوى الكلية في قضية معينة وإجرائها، حيث يسمح بمشاركة طلبة الكلية في هذه المسابقة، ويمكن أن يتم تحكيمها من قبل لجنة يتم اختيارها لهذا الغرض من أعضاء هيئة التدريس في الكلية.
- تنظيم مسابقة لمحاكمة صورية على مستوى كليات الحقوق الفلسطينية كلها أو بعضها وإجرائها، ويمكن أن يتم تحكيمها من قبل لجنة محايدة يتم اختيارها لهذا الغرض.

(1) كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا، عمان. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://www.philadelphia.edu.jo/arabic/law/lr.php>

(2) See: What Types of Moot Court Competitions?

-Spillane, Meghan, and The International Bar Association. International Moot Court, OP.cit, p 8.

(3) كلية الحقوق، جامعة عين شمس. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://law.asu.edu.eg/article.php?action=show&id=8915#>

(4) كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://www.philadelphia.edu.jo/arabic/law/lr.php>

كلية الحقوق، جامعة الكويت. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22: <http://law.kuniv.edu.kw>

وانظر: محاسنه، نسرين. دليل، مرجع سابق. ص3.

***النطاق الدولي:** تنظيم مسابقة لمحاكمة صورية دولية على مستوى كليات الحقوق المحلية والإقليمية والعالمية وإجرائها. وهذه المسابقة تحتاج إلى قواعد تنظمها، ويمكن وضعها في حينه⁽¹⁾.

الفرع الثالث: النطاق الموضوعي: وتختص المحكمة الصورية بالنظر في القضايا الداخلة ضمن فروع القانون جميعها⁽²⁾، ويرى بعضهم أن ابتداء طريقة القضايا في دراسة القانون تعتمد على تعليم الطالب اكتشاف القاعدة القانونية، والتفكير بعقلية قانونية، ومعرفة فن ممارسة القانون في الواقع، دون تلقينه محتوى القواعد والمبادئ القانونية⁽³⁾. ونرى أن النطاق الموضوعي يمثل جزءاً من الهدف الأسمى للمحكمة الصورية، وهو المادة العلمية التي ستكون محلاً للممارسة بالمحكمة، حيث يجب أن تختار بعناية بحيث تتضمن موضوعاً قانونياً على قدر من الأهمية تثار فيه المشاكل القانونية الواقعية أو تمثل أحد المبادئ التي يرسيها القضاء الفلسطيني.

الفرع الرابع: النطاق الإلكتروني: ويتمثل هذا النطاق بإنشاء موقع إلكتروني للمحكمة الصورية على شبكة الإنترنت لمساعدة طلبة الحقوق وكل من يشتغل بالقانون وأفراد المجتمع⁽⁴⁾ على مشاهدة ما ينشر من محاكمات صورية لمختلف القضايا الشائعة، مما قد يؤدي إلى خفض معدل الجرائم، نتيجة التحسن المتوقع في سلوك أفراد المجتمع النابع من انتشار الثقافة القانونية فيما بينهم عبر موقعها الإلكتروني. ويقتضي ذلك عمل دعاية موسعة للمحكمة الصورية، وعقد لقاءات العمل، وكتابة عدد من المقالات في العديد من الصحف، لتوعية الطلبة والمجتمع بأهمية المحكمة الصورية.

المطلب الثالث: أهمية المحكمة الصورية: للمحكمة الصورية أهمية تكمن فيما يأتي:

1. **تعزز لدى طالب الحقوق المعرفة بالأسس التي يقوم عليها النظام القانوني والقضائي الفلسطيني،** وتمكنه من فهم فروع القانون المتعددة وتطبيقاتها القانونية والقضائية⁽⁵⁾.

(1) كلية الحقوق، جامعة الكويت. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22: <http://law.kuniv.edu.kw>

ومن الأمثلة على مسابقات المحاكمات الصورية الدولية: مسابقة وليم فيس للمحاكمة المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي، مسابقة المحاكمات الصورية المتعلقة بالقانون الأوروبي، مسابقة " فليب جيب " للمحاكمة الصورية المتعلقة بالقانون الدولي. انظر: محاسنه، نسرين. دليل، مرجع سابق. ص3.

(2) كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22: <http://law.asu.edu.eg/article.php?action=show&id=8915#.V11j9hJ0x3A>

(3) العويس، هادف راشد. (1994). "تطور كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية، بداية ارتباط كليات القانون مع الجامعات واستخدامها لطريقة القضايا في تدريس القانون ". مجلة الشريعة والقانون: العدد الثامن، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات، ص509.

(4) كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المرجع السابق.

(5) عكاشة، عبد العال، منصور، سامي. (2005). "المنهجية القانونية". منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص7. و دويدار، هاني محمد. (1998). "منهج الدراسات التطبيقية في مجال علم القانون". الدار الجامعية، بيروت، ص405.

2. **تتمي عند طالب الحقوق المهارات الذهنية والإبداعية**، فيصبح قادراً على تحليل الوقائع محل التدريب وتكييفها قانوناً⁽¹⁾، وتطبيق القواعد القانونية واجتهادات المحاكم والآراء الفقهية على تلك الوقائع، وتفسير نصوص القانون تفسيراً سليماً وإدراك معناها، وصياغة الأحكام القضائية وتسبيبها والتعليق عليها، وكذلك القدرة على بناء منطق سليم في التفكير النقدي والجدل القانوني⁽²⁾.
3. **تكسب طالب الحقوق قدراً من المهارات العلمية والعملية** المتعلقة بالعمل القانوني والقضائي، كالمهارات اللازمة لممارسة أعمال القضاة والنيابة العامة والمستشار القانوني وأعمال مهنة المحاماة⁽³⁾. مثل مهارة مقابلة الموكل، وإعداد لوائح الدعاوي والشكاوي ورفعها، وكتابة مذكرات الدفاع والادعاء، وتقديم الطلبات، وإثارة الدفع الشكلية والموضوعية، وفن المرافعة الكتابية والشفوية، والصياغة القانونية والتخاطب بها، واستخدام المصطلحات القانونية بطريقة سليمة، وكتابة التقارير والمراسلات والأبحاث القانونية، وإجراء المفاوضات، وتقديم الاستشارات القانونية، والطعن في الأحكام والتظلم من القرارات، ومعرفة القواعد البديلة لتسوية المنازعات كالتوفيق أو التحكيم.
4. **تتمي عند طالب الحقوق المهارات العامة**، مثل مهارة التعلم الذاتي، وإدارة الوقت بدقة⁽⁴⁾، والاتصال بفعالية مع الآخرين، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة كالحاسب الآلي والإنترنت.
5. **تتمي لدى طالب الحقوق القدرات الشخصية أو الذاتية**⁽⁵⁾ – كالثقة بالنفس وكسر حاجز الرهبة والاعتماد على الذات، والقدرة على الإقناع وأداء الدور والارتجال⁽¹⁾، والعمل بدرجة عالية من الكفاءة وبروح الفريق الواحد⁽²⁾.

(1) محمد، فايز. كفاءة الحق، مرجع سابق، ص1077. والعيادة القانونية، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://legaleclinic.alazhar.edu.ps/DataForm.aspx?PageID=11>

(2) محمد. فايز. (2009). "دور المنطق القانوني في تكوين القانون وتطبيقه". د ن، القاهرة، ص5 وما بعدها. و محاسنه، نسرین. دليل، مرجع سابق، ص4. وانظر أيضاً:

-Lebovits, Gerald, Gewuerz, Drew, and Hunker, Christopher. (s. n). "Winning The Moot Court Oral Argument". A Guide For Intra- And Intermural Moot Court Competitors, p 6. From (<https://www.google.com/search>).

(3) انظر أهداف المحكمة الصورية، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://sharea.iugaza.edu.ps/>

وعبد العال، أيمن. التعليم التفاعلي، مرجع سابق، ص2. و روبي، أسامة. (2007). "تحرير صحف الدعاوي بين النظرية والتطبيق". ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، ص7 وما بعدها. وانظر في دور المحكمة الصورية في إعداد المحامي الجيد:

See: Developing a Good Advocate Gaubatz , John T.(1981). Moot Court In The Modern Law School. 31 J. Legal Educ, p 18. from (<http://heionline.org>).

(4) محاسنه، نسرین. دليل، مرجع سابق، ص4.

(5) انظر في أهداف المحكمة الصورية في كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://sharea.iugaza.edu.ps/>

6. تتيح الفرصة لطالب الحقوق النظر في نوع العمل القانوني أو القضائي الذي يود القيام به في المستقبل، حيث يتمكن الطلبة من اكتشاف مدى ضعفهم أو قوتهم حين يضعون تعليمهم على المحك في المحكمة الصورية قبل تخرجهم ودخولهم الحياة العملية⁽³⁾.
7. تساعد طالب الحقوق اكتشاف القيم الحاسمة للأنظمة القانونية الفعالة، وتشجعهم على الالتزام بقواعد القانون، والعدالة، والإنصاف، والمعايير الأخلاقية العالية.
8. تغرس عند طالب الحقوق إحساساً قوياً بالمسؤولية المهنية وبأخلاقيات المهن القانونية وآدابها⁽⁴⁾.
9. تكسر لدى طالب الحقوق الشعور بالملل من الدراسة النظرية التقليدية، حيث تجعل من الفصل الدراسي مكاناً أكثر حيوية ومتعة وتشوقاً⁽⁵⁾.
10. توجد فرصة لمشاركة طلبة الكلية في مسابقات المحاكمة الصورية الخارجية⁽⁶⁾. وكذلك تشعرهم بالفخر والاعتزاز بأنفسهم وبكلياتهم عندما يحققون الفوز والنجاح في هذه المسابقات⁽⁷⁾.

وانظر: كلية الحقوق، جامعة عمان الأهلية، الأردن. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://www.ammanu.edu.jo/Arabic/Faculties/Law/MootCourt.aspx>

⁽¹⁾ انظر في أهداف المحكمة الصورية في كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا، عمان، الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

<http://www.philadelphia.edu.jo/arabic/law/lr.php>

وعبد العال، أيمن. التعليم التفاعلي، مرجع سابق، ص2. وجمعة الطويل، أنور. التعليم القانوني، مرجع سابق، ص2. و محاسنه، نسرين. دليل، مرجع سابق، ص4. وانظر دور المحكمة الصورية في إزالة الخوف عند طلبة الحقوق:

Gaubatz , John T. Moot Court In The Modern Law School, OP.cit, p 18.

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽³⁾ مبادرة السعي من أجل الشأن العام، التعليم العيادي القانوني. (2001). "كتيب للمهنيين القانونيين والناشطين"، كلية الحقوق، جامعة كولومبيا، نيويورك. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22:

http://www.legalaidreform.org/university-law-clinics/non-english-language-materials/item/download/591_20d6dd73ff90e4da62173c6f1160831f

⁽⁴⁾ مبادرة السعي من أجل الشأن العام، مرجع سابق. وانظر: علي، جابر. (2001). "قواعد أخلاقيات المهنة مفهومها، أساس إلزامها ونطاقه - دراسة مقارنة". ط1، د ن، القاهرة، ص10. و محمد، فايز. كفاءة الحق، مرجع سابق، ص1081. وانظر:

-Lebovits, Gerald, Gewuerz, Drew, and Hunker, Christopher. Winning The Moot Court Oral Argument: OP.cit, p 26.

⁽⁵⁾ شارلز روبرت، ديفيد سون. (2011). "مدخل إلى تطوير المقررات الدراسية وأساليب التدريس التفاعلي". كتيب تطوير المناهج الدراسية، دمج المهارات القانونية والتدريس والتعليم التفاعلي في مجال التعليم القانوني المصري، الجمعية الأمريكية للمحامين والقضاة، القاهرة، ص13. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/22: <http://www.eltn.com>

⁽⁶⁾ Nase , Vernon. The Murdoch Moot Court Bench,Op.cit.p 4.

⁽⁷⁾ Lebovits, Gerald, Gewuerz, Drew, and Hunker, Christopher. OP.cit, p 6.

وينفس السياق والمعنى المذكور أعلاه، ذكر بعضهم قيمة المحكمة الصورية لدارس القانون⁽¹⁾، بوصفها تمثل تجربة تعليمية ثمينة، تكسب طالب القانون خبرة لا تقدر بثمن، حيث تعزز لديه مهارات الكتابة والبحث والتحليل، ويتعلم الطالب من خلالها القدرة على الإقناع والجدل، وكذلك العمل بروح الفريق وتحت الضغط. وكذلك أشار بعضهم إلى فوائد المحكمة الصورية⁽²⁾ فيما يلي: " أولاً، المحكمة الصورية تعمل على تعزيز المهارات الأساسية لدى طلبة الحقوق في كلياتهم. ثانياً، تمنح المحكمة الصورية الطلبة فرصاً للتقدم والتميز في وظائفهم المستقبلية سواء اتجه الطالب إلى مزاولة مهنة المحاماة والتمثيل أمام المحاكم أم اتخذ مساراً وظيفياً آخر ". وذكر بعضهم الأسباب الرئيسية التي تدعو دارس القانون للمشاركة في المحكمة الصورية بالآتي⁽³⁾:

"أولاً، إن المحكمة الصورية تعمل على تطوير وتحسين نوعية المهارات لدى الطلبة سواء على صعيد البحث أو الكتابة أو الخطابة أو المهارات التحليلية. وثانياً، فإن المحكمة الصورية تعزز أهمية العمل الجماعي. وأخيراً، فإنها تعمل على تحسين مهارة تنظيم الوقت وحسن إدارته ".

(1) **What Is the Value of Moot Court for High School Students?**

See: Spillane, Meghan and The International Bar Association. International Moot Court: OP.cit, p9.

(2) **See: benefits moot court:**

-Lebovits, Gerald, Gewuerz, Drew, and Hunker, Christopher. Winning The Moot Court Oral Argument, OP.cit, p 1.

(3) Dickerson, Darby.(2000). "In Re Moot Court", United States Supreme Court, Washington, D.C.January 10, 2000, 29 Stetson L. Rev. 1217, p 2-3. from (<http://heinonline.org>).

المبحث الثاني: نشأة المحكمة الصورية⁽¹⁾ في جامعة فلسطين الأهلية

تعد المحكمة الصورية في جامعة فلسطين الأهلية من صور تطور التعليم القانوني العملي فيها تحقيقاً لأهداف الكلية ورسالتها الواضحة في مواكبة المستجدات في أساليب التعليم، ولهذا فقد جاء هذا المبحث ليناقد هذه النشأة وما يتعلق بها من أمور في ثلاثة مطالب الأول منها: دمج المحكمة الصورية في المنهاج التعليمي لكلية الحقوق، وأما الثاني فهو يقف على قاعة المحكمة الصورية ومكوناتها وموقعها الحسي من كلية الحقوق، ويأتي الثالث لبيان علاقة المحكمة الصورية بالكلية ودوائر الجامعة، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: دمج المحكمة الصورية في المنهاج التعليمي لكلية الحقوق

تعد كلية الحقوق إحدى كليات جامعة فلسطين الأهلية التي تمنح الدارسين فيها درجة البكالوريوس في الحقوق، ومنذ نشأتها في العام 2006⁽²⁾ أطلقت شعار الإبداع والتميز في المجال القانوني، وأدركت بأن هذه الانطلاقة لا بد وأن تبدأ من الاهتمام بالتدريب العملي التطبيقي، وعليه فقد تبنت فلسفة الجمع بين المفاهيم القانونية النظرية والواقع العملي للممارسة القانونية والقضائية، وتسلمت بأحدث الوسائل والأدوات التعليمية في سبيل تحقيق أهدافها التعليمية، وهو ما اتضح جلياً في تصميم مقرراتها الدراسية ومحتوياتها العلمية، حيث قامت منذ نشأتها بإدراج مساق المحكمة الصورية ضمن منهاجها⁽³⁾، وقد أصبح هذا المساق يشكل مكوناً مهماً من المكونات الأساس لهذا

⁽¹⁾ See: How Did Moot Court Begin? أنظر: كيف بدأت فكرة المحكمة الصورية؟

المحكمة الصورية كانت ولا زالت أداة لتدريب الطلبة في المهن الحقوقية وذلك عبر مئات السنين، حيث كان التسجيل الأول لمحكمة صورية يعود للعام 997 في بريطانيا. هذا النظام البريطاني المعدل استمر حتى بدأ نظام المطالبات القضائية وظهر للمرة الأولى في كلية الحقوق بجامعة هارفرد عام 1870، ومسابقات المحكمة الصورية الدولية بدأت في عام 1959 بمسابقة سميت باسم The Philip A. Jessup International Moot Court Competition، هذه المسابقة رفيعة المستوى، وهي مسابقة دولية تعقد بشكل سنوي تضم طلبة من كليات الحقوق من مختلف الجامعات حول العالم.

-Rachid , Mohamed and Knerr, Charles.(2000). "Brief History of Moot Court: Britain and US". paper presented at the Annual Meeting of Southwestern Political Science Association, Galveston, TX, 16–20 March 2000.

-Spillane, Meghan and The International Bar Association. International Moot Court, OP.cit, p8.

-Blatt, William M. (1934). Lecturer in Law, Boston University, An Experiment in Moot Court Work, 8 Am. L. Sch. Rev. 417, P2. from (<http://heinonline.org>).

وذكرت د. نسرين محاسنه إلى أن فكرة المحكمة الصورية، معروفة منذ وقت بعيد في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا وإستراليا، وغيرها. محاسنه، نسرين. دليل، مرجع سابق، ص3.

⁽²⁾ بلغ عدد الطلبة المسجلين بكلية الحقوق حتى عام 2016 على ما يزيد 400 طالب وطالبة. وتستند الكلية في قبول الالتحاق بها إلى معايير تنافسية. مقابلة مع د. علي أبو ماريه، عميد كلية الحقوق ومساعد رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، 2016/6/10م.

⁽³⁾ انظر في موضوع Moot Court As a Part of the Law School Curriculum:

المنهاج، من خلال طرحه في كل فصل دراسي من فصول السنة الأكاديمية. وهناك توجه في كلية الحقوق لإدراجه ضمن متطلبات التخصص الإجبارية في الخطة الدراسية للكلية⁽¹⁾، ويرى الباحث أن هذا الأمر خطوة مهمة في توجه الكلية للخروج من التعليم التقليدي إلى التعليم العملي التطبيقي.

المطلب الثاني: قاعة المحكمة الصورية ومكوناتها وموقعها الحسي من كلية الحقوق

لم تكتف كلية الحقوق في إدراج مساق المحكمة الصورية ضمن منهاجها، بل بذلت الجهود الحثيثة لإنشاء قاعة المحكمة الصورية، وأثمرت هذه الجهود إلى عقد لقاء جمع مجلس كلية الحقوق بوفد من برنامج تعزيز سيادة القانون والوصول للعدالة، نتج عنه الاتفاق على تمويل إنشاء قاعة محكمة صورية مشابهة لقاعة المحكمة الواقعية في فلسطين، وذلك بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)⁽²⁾.

ولتنفيذ التدريب والأعمال والنشاطات داخل قاعة المحكمة الصورية، فإن ذلك يتطلب توفر مجموعة من العناصر بيانها على النحو الآتي:

أولاً: العناصر المادية: وتتمثل بوجود قاعة مماثلة لقاعة المحكمة الفعلية تحتوي على مجموعة من المكونات الفنية، وهي على النحو الآتي:

1. منصة لهيئة المحكمة وعدد من الكراسي بعدد هيئة المحكمة حسب درجة التقاضي.
2. مكتب وكروسي لكل من كاتب الجلسة، ومحامي الدفاع والادعاء وممثل النيابة العامة.
3. ستاند بواقع اثنان.
4. قفص اتهم حديدي يحتوي على عدد كاف من الكراسي.
5. أجهزة كمبيوتر، جهاز تكبير الصوت، البروجيكتور، قرطاسيه.
6. زى رسمي (الروب الأسود) لهيئة المحكمة، والنيابة والمحامين، ويفضل أن يكون العدد كافياً، حيث من الممكن أن يكون الإدعاء(النيابة) أو الدفاع فريقاً.
7. مطرقة خشبية لرئيس هيئة المحكمة لاستعمالها عند الرغبة في التنبيه.
8. كراسي لجمهور الطلبة والمتقاضين تحقيقاً لمبدأ علانية الجلسات.

-Gaubatz, John T. Moot Court In The Modern Law School, OP.cit, p 2.

-Martineau, Robert J.(1981). 67 A.B.A. J. 1981, p2. from (<http://heionline.org>).

" لقد كانت بدايات المحكمة الصورية في بلاد بعيدة حيث الطلبة يفتقرون لاي ثقافة أو تعليمات إلهية"

(1) مقابلة مع: د. علي أبو ماريه عميد كلية الحقوق، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، 2016/6/10م.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2012). تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة، الاتفاقية الموقعة بين رئيس جامعة فلسطين الأهلية مع الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين. جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، فلسطين.

9. تصميم الآلية الكريمة " وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل" وتحتها رمز العدالة " الميزان والسيف " تثبت أعلى الحائط خلف هيئة المحكمة.
ثانياً- **العناصر البشرية:** وهذه العناصر هي الأهم على الإطلاق لأنها الغاية من الموضوع برمته، وتتنوع على النحو الآتي⁽¹⁾:

الطائفة الأولى: المدربون: ينبغي مراعاة الدقة والتميز عند اختيار أفراد هذه الطائفة، حيث يفترض أن يكون المدرب على درجة عالية من الناحية العلمية في فرع القانون الذي سيتولى التدريب فيه، والأهم من ذلك، يفضل أن يكون ذا خبرة كافية في التعليم التفاعلي من أعضاء هيئة التدريس بالدرجة الأولى، ويمكن الاستعانة - إذا لزم الأمر - بالسادة القضاة والمحامين وأعضاء النيابة العامة أيضاً إلى جوار المدرب ذي المواصفات السابق بيانها من أجل المساعدة في تدريب طلبة المحكمة الصورية، ويجب أن يختار المدرب موضوعاته بعناية فائقة كأن يقوم باختيار أهم القضايا التي تم عرضها أمام مختلف المحاكم الفلسطينية ومن ثم إعادة طرحها في المحكمة الصورية . ويرى بعضهم- وبحق - أن عدم وجود الخبرة العملية الكافية في المدربين في المحكمة الصورية، قد يؤدي إلى تعليم المهارات العملية الخاطئة⁽²⁾.

الطائفة الثانية: المتدربون: وهم الفئة المستهدفة بالنشاط موضوع التدريب. وتتكون هذه الفئة من كافة المستويات الدراسية في الكلية مع التركيز على مستوى طلبة السنة الرابعة، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فمن الممكن أن يكون المتدربون من خارج الكلية شرط كونهم من دارسي القانون أو من المشتغلين به، ويتم الموافقة على ذلك بعد اتخاذ إجراءات معينة. ونشير كذلك إلى أن تنفيذ التدريب داخل المحكمة الصورية قد يحتاج إلى مجموعة من الفنيين من أجل التعامل مع الأجهزة التكنولوجية الحديثة.

وأما فيما يخص موقع قاعة المحكمة الصورية؛ فإنها تقع في قلب كلية الحقوق⁽³⁾، وبحكم موقعها تتيح لطلبة الكلية وأعضاء الهيئة التدريسية الوصول إليها بيسر وسهولة لممارسة التدريبات العملية، وعقد المحاكمات الصورية، دون أن يؤثر ذلك على واجباتهم الأخرى في الكلية، فضلاً عن ذلك فإن موقعها يسمح بالحصول على الدعم اللوجستي والإسناد الإداري والبشري لإنجاز أعمالها ونشاطاتها.

(1) كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23:

وانظر: عبد العال، أيمن. التعليم التفاعلي، مرجع سابق، ص5. <http://sharea.iugaza.edu.ps/>

(2) Kozinski, Alex. (1997). "In Praise Of Moot Court-Not!", 97 Colum. L. Rev. 178, p2. from (<http://heinonline.org>).

(3) تحتضن كلية الحقوق عيادة قانونية ومختبر حاسوب وغرفة اجتماعات مجهزة بأحدث الوسائل التكنولوجية والرقمية.

المطلب الثالث: علاقة المحكمة السورية بالكلية ودوائر الجامعة

تقع المحكمة السورية ضمن المسؤولية الإدارية لعميد كلية الحقوق، وهي تعمل تحت إشراف لجنة داخلية مكونة من ثلاثة أعضاء من الهيئة التدريسية في الكلية⁽¹⁾. وتتولى هذه اللجنة تحديد رؤية المحكمة السورية ورسالتها وأهدافها، وكذلك الإشراف على الأعمال التي تؤديها، ومتابعة النشاطات العامة التي تنفذها. كما وتتخذ هذه اللجنة في بداية كل فصل دراسي من أجل النظر في برنامج المحكمة السورية الفصلية وخططها - بعد التنسيق مع غيرهم من أعضاء هيئة التدريس في الكلية - وتحديد الثغرات التي تعترض نشاطها والتوصية بالطرق الكفيلة بتجاوز الصعوبات التي تعترض مسار عملها.

وتقيم المحكمة السورية العلاقات مع مختلف الدوائر الإدارية والأكاديمية في جامعة فلسطين الأهلية، وفي هذا الإطار تساند دائرة العلاقات العامة في الجامعة المحكمة السورية في عملها، حيث تعمل بمثابة مكتبها الإعلامي. وتتولى هذه الدائرة الإعلان عن نشاطاتها على الموقع الإلكتروني للجامعة وفي الصحف.

وتقوم أيضاً دائرة اللوازم والمشتريات في الجامعة بتأمين الاحتياجات اللوجستية للمحكمة. ويزود مركز الحاسوب المحكمة بما يلزمها من خدمات شبكة الإنترنت وتركيب الأجهزة الإلكترونية وصيانتها. وتوفر كذلك مكتبة الجامعة لطلبة المحكمة المصادر والمراجع القانونية المطلوبة، وأما دائرة القبول والتسجيل فهي تزود مدرب طلبة المحكمة بالمعلومات المتصلة بالملفات الأكاديمية الخاصة بطلبتها. وتتابع أيضاً وحدة التدريب والخريجين بالجامعة شؤون خريجي كلية الحقوق.

كما دأبت لجنة المحكمة السورية على إقامة العلاقات مع بعض الدوائر الأكاديمية في الجامعة، وتنظيم لقاءات العمل والندوات، كاللقاءات الخاصة بالإجراءات العملية لقانون الأحوال الشخصية⁽²⁾ وذلك بالتعاون مع كلية الدراسات الإسلامية فيها.

ولقد سعت لجنة المحكمة السورية أيضاً إلى إقامة العلاقات والشراقات الخارجية الأكاديمية والمهنية المتعددة، وتنفيذ البرامج المشتركة مع مجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، كاتفاقية التعاون التي أبرمتها كلية الحقوق مع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لتنفيذ مسابقة لمحاكمة سورية في إحدى جرائم الفساد⁽³⁾.

(1) في جامعة الخليل تتبع المحكمة السورية العيادة القانونية، وهذه الأخيرة تقع ضمن المسؤولية الإدارية لنائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية. حيث تنظم العيادة القانونية في جامعة الخليل دورات تدريبية منتظمة في مسابقات المحاكمة السورية. انظر: ققيشه، معتز. فكر بمنظور عالمي، مرجع سابق، ص 7 و ص 25.

(2) مقابلة مع د. سهيل الأحمد عميد كلية الدراسات الإسلامية، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، 2016/6/10م.

(3) وقعت الاتفاقية سنة 2015م بين رئيس جامعة فلسطين الأهلية الدكتور عوني الخطيب ومعالى رئيس هيئة مكافحة الفساد الأستاذ رفيق النتشه.

المبحث الثالث: الإجراءات الخاصة بالتدريب في المحكمة الصورية

إن التدريب الناجح والمفيد في المحكمة الصورية يتطلب عدة إجراءات تتعلق بذلك لضمان تحقيق الأهداف التي جاء إنشاء المحكمة الصورية لأجلها، ومن ذلك ما يتعلق باستخدام قاعة المحكمة الصورية، وكذلك آلية تدريب الطلبة في قاعاتها، ومن ثم تقييم الطلبة المتدربين فيها، وذلك حسب المطالب الآتية:

المطلب الأول: الإجراءات الإدارية المتعلقة باستخدام قاعة المحكمة الصورية

- إن استخدام قاعة المحاكمة الصورية في تدريب طلبة الكلية يتطلب القيام بالإجراءات الآتية⁽¹⁾:
1. يقوم عضو هيئة التدريس الذي يرغب في استخدام قاعة المحكمة الصورية بتقديم طلب إلى لجنة المحكمة الصورية- على النموذج المخصص لذلك - يتضمن اسم المساق ومدرسه، وطبيعة الاستخدام والتدريب، والوقت المحدد لذلك، وعدد المشاركين في التدريب المطلوب إجراؤه، وهذا الطلب يجب تقديمه في بداية الفصل الدراسي - إن كان الاستخدام والتدريب على مستوى الكلية-. وأما إن كان التدريب على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي؛ فإنه يجب تقديم الطلب إلى اللجنة قبل إجرائه بوقت معقول وذلك لإجراء اللازم.
 2. تقوم اللجنة بإعداد جدول يتضمن ترتيب استخدامات قاعة المحكمة موزعة على الأيام والأوقات حسب رغبة أعضاء هيئة التدريس في الكلية، وفي الأوقات المحددة في طلباتهم، ومن ثم رفع هذا الجدول إلى عميد الكلية لإقراره .
 3. يقوم رئيس اللجنة - بعد إشعار عميد الكلية - بتسليم مفتاح القاعة لعضو هيئة التدريس في اليوم السابق للموعد المحدد لاستخدامها مقابل توقيع عضو هيئة التدريس على الاستلام.
 4. بعد إتمام الاستخدام والتدريب في القاعة، يقوم عضو هيئة التدريس بإعداد تقريره الخاص والتقييم اللازم عن النشاط الذي أجراه أو العمل الذي قام به. كما يقوم بتسليم مفتاح القاعة إلى رئيس اللجنة في اليوم اللاحق لإجراء التدريب أو النشاط المنتهي على أبعد تقدير .

(1) انظر إجراءات استخدام المحكمة الصورية في كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23: <http://www.philadelphia.edu.jo/arabic/law/lr.php>

المطلب الثاني: آلية تدريب الطلبة في قاعة المحكمة الصورية⁽¹⁾:

1. يبدأ التدريب داخل القاعة وفقاً للمواعيد المحددة والمتفق عليها في طلب استخدامها كما وردت في جدول المواعيد المعد من قبل لجنة المحكمة لهذه الغاية.
2. يقوم المدرب في أول لقاء له مع الطلبة المتدربين في المحكمة بتوعيتهم بأهمية التدريب وأهدافه وقواعده وأصوله. كما يقوم بتحديد نوع التدريب الذي ينوي تنفيذه داخل قاعة المحكمة وتحضير ما يلزمه لذلك مع الاهتمام بتعريف الطلبة به.
3. يقوم المدرب بتوزيع أدوار القضية على طلبته كلاً حسب ما يناسبه. أما الأدوار فهي قد تتمثل بدور القاضي، وعضو النيابة العامة، والمحامي، وأطراف الدعوى أو الشكوى، وكاتب الجلسة، والشاهد، والخبير،... الخ.
4. يضع المدرب ملفاً لكل طالب يحتوي على اسمه، والدور الذي يقوم به، ويضم جميع المستندات التي تعكس نشاطه وأداءه.
5. يقوم المدرب بمنح طلبة المحكمة فرصة لدراسة وقائع القضية والإجراءات التي تمت فيها حتى يدرك كل منهم الدور المطلوب منه.
6. يقوم المدرب بعقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية والتدريبية لطلبته حتى يتقن كل منهم دوره المطلوب.
7. للمدرب الاستعانة - إذا لزم الأمر - بقاضٍ أو عضو نيابة أو محامٍ أو غيرهم لإتمام مهمة التدريب أو إنجاز العمل أو النشاط المقرر تنفيذه داخل قاعة المحكمة.
8. يقوم المدرب بالإعلان عن موعد انعقاد جلسات المحكمة، ويقوم الطلبة المتدربون بأداء الأدوار بأسلوب جماعي افتراضي وعرضه بصورة علنية أمام الحضور.
9. يقوم المدرب بتقييم طلبته بعد تأدية الأدوار المطلوبة منهم وفقاً لمعايير محدده من قبله.
10. يحق للمدرب نقل وقائع جلسات المحاكمة الصورية عن طريق مختلف أجهزة الإعلام.
11. يراعي المدرب أن ينهي التدريب أو النشاط في قاعة المحكمة في الوقت المحدد له.

(1) إن الإحساس بضرورة تدريب طلاب كليات الحقوق مسألة شغلت الفكر القانوني كثيراً، فهي ليست مسألة حديثة العهد. فعلى سبيل المثال قال لاروش فلافين ما يلي: (إن مثل علم الحقوق إذا لم تكمله التجارب التي تكتسب في ساحة المحاكم وفي غرف الجلسات كمثال آلة ضخمة يجربها الإنسان على نماذج صغيرة أو بعبارة أخرى إن مثل من يتعلمون العلم دون أن يكون علمهم مشفوعاً بتجارب كمثال جماعة اشتبكوا في معارك وهمية دون أن يروا عدواً). انظر: محمد، فايز. (2012). "العبادة القانونية وكفالة الحق في التقاضي وتطوير التعليم القانوني". مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية: عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، ص1388.

12. يقوم المدرب بتسليم الملفات الخاصة بنشاط الطلبة في المحكمة إلى لجنتها لحفظها في مقر الكلية بعد الانتهاء منها.

المطلب الثالث: تقييم الطلبة المتدربين في قاعة المحكمة الصورية

تعد المحكمة الصورية مقياساً لقدرات الطالب وملكاته القانونية، حيث يطبق حصيلة ما تلقاه من دراسة قانونية نظرية داخل قاعات التدريس. فهي وسيلة اختبار حقيقية لقياس مهاراته وقدراته ولذا؛ فإن تقييم طلبة المحكمة المتدربين يتم بحسب طبيعة دور كل طالب فيها أو طبيعة النشاط الذي يقومون بتنفيذه، وذلك على النحو الآتي⁽¹⁾:

* يكون تقييم التدريب الذي تم إجراؤه في المحكمة حسب معايير تحدد من قبل المدرب إذا اقتضت المشاركة على مستوى الطلبة ضمن مساق قانوني معين في أي فرع من فروع القانون. والمفروض أن يكون التقييم موضوعياً وبناءً، لتمكين الطلبة من فهم ما قاموا به، والتعلم من أخطائهم.

* إذا كان النشاط أو التدريب أوسع - أي على مستوى الكلية بين الفرق الدراسية أو بين كليات الحقوق على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي -؛ فإن لجان التقييم هي التي تتولى وضع المعايير المناسبة للتقييم وحسب كل حالة. وقد يكون التقييم فردياً: كتقييم كل طالب على حده، أو جماعياً: كتقييم أداء المجموعة المشاركة، ويمكن إجراء مناقشات حول أداء الطلبة لبيان مواطن الضعف ومحاولة تصحيح بعض الأخطاء.

* ويمكن أن يستعان بمعايير أخرى للوقوف على الجهد الذي بذله الطالب على مدى الفصل الدراسي أو على مدى المشاركة في النشاط أو التدريب، وهذا يتطلب مراعاة الآتي⁽²⁾:

1. أن يجتاز الطالب بنجاح نشاط المحكمة الصورية بوصفها جهة تدريب.
2. تقدر للطالب درجة من مئة لإضفاء الجدية على النشاط.
3. أن يخضع التقييم للمدرب الداخلي بنسبة 75% من الدرجة، وللمشرف الخارجي - إن وجد - بنسبة 25% من الدرجة أسوة بباقي جهات التدريب، أما نسبة 75% فتبنى على ما يأتي:

25 % درجة على المرافعة الكتابية، و 50 % درجة على المرافعة الشفوية، ويدخل ضمنها العناصر الآتية: (المتابعة والحضور، التقديم المنظم والمنطقي للحجج، المعرفة بالقوانين والتطبيق الصحيح لها على الوقائع المعروضة، مهارات الإقناع

(1) كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23:

[/http://www.philadelphia.edu.jo/arabic/law/lr.php](http://www.philadelphia.edu.jo/arabic/law/lr.php)

(2) كلية الحقوق، جامعة الكويت. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23:

[/http://law.kuniv.edu.kw](http://law.kuniv.edu.kw)

والدفاع، مدى احترام قواعد اللباقة وآداب المهنة. ومن الممكن رصد مكافأة للطلبة المتميزين في المحكمة الصورية دعماً لهم وتحفيزاً لغيرهم.

المبحث الرابع: المحكمة الصورية وأثرها في تطوير التعليم القانوني التطبيقي والمعوقات المتعلقة بذلك

تلعب المحكمة الصورية دوراً مهماً في تطوير التعليم القانوني التطبيقي لطلبة الحقوق، ويتمثل ذلك بإرساء قواعد التطبيق العملي لعلوم القانون النظرية المتعددة من خلال استحداث أساليب علمية تعزز المهارات الخاصة بذلك لدى طالب القانون. وهذا الدور الذي تمارسه المحكمة الصورية لا يخلو من معوقات تحول دون تحقيقه على الوجه المطلوب، وفيما يأتي من مطالب لبيان هذا الدور والمعوقات المتعلقة بذلك:

المطلب الأول: المحكمة الصورية وأثرها في تطوير التعليم القانوني التطبيقي

تعمل المحكمة الصورية على تنمية التعليم القانوني وتطويره من خلال الآتي:

- 1- المحكمة الصورية خطوة متميزة نحو نشر التعليم القانوني التفاعلي⁽¹⁾، الذي يركز على تفاعل الطلبة مع الأستاذ وفيما بين الطلبة أنفسهم، من خلال اهتمامه بالجوانب العملية والتطبيقية لدراسة الحقوق⁽²⁾. والناظر في طبيعة هذا التدريس التفاعلي وأثره على طلبة الحقوق فإنه يلحظ أن هذا الأسلوب العلمي التدريسي يعزز لدى هؤلاء الطلبة المعرفة والخبرات

(1) جمعة الطويل، أنور. التعليم، مرجع سابق، ص8. وقد جاء في تعريف التعليم القانوني الاكلينيكي (التطبيقي) بأنه: " برنامج تعليمي تم تأسيسه بناء على منهجية التدريس التفاعلية، هدفه الرئيسي تزويد طلبة القانون بالمعرفة العملية والمهارات والقيم، وهو النمط الديناميكي للتعليم، وكما وصف بأنه " التعلم التجريبي " أو " التعلم بالممارسة ".

فوائد التعليم القانوني الاكلينيكي (التطبيقي) Benefits Of Clinical Legal Education: يتعلم الطلاب عن طريق العمل أو التعلم بالخبرة أن، ويعطي فرصة للطلبة لشرح السبب في اتخاذ خطوات معينة، مما يتيح لهم مناقشة وإعادة النظر في أعمالهم، وكما تهدف البرامج التطبيقية إلى إكساب الطلبة وتعليمهم مهارات المحاماة، والقيم الأخلاقية والمهنية، تحت توجيه وإشراف من أساتذة القانون التطبيقي. See: -Patricia Byron, Ibijoke. (2012). "The Relationship Between Social Justice and Clinical legal Education", Paper presented at the 11th International Journal of Clinical Legal Education Conference; Radisson Blu Hotel, Durham, p 4.

Moot Court as Clinical Education وانظر في هذا الموضوع:

-John T, Gaubatz. Moot Court In The Modern Law School, OP.cit, p 2.

(2) انظر الغاية من نشأت المحكمة الصورية في كلية الحقوق، جامعة عمان الأهلية، الأردن. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23

<http://www.ammanu.edu.jo/Arabic/Faculties/Law/MootCourt.aspx>: وبنفس المعنى: نديم نحاس، محمود. (2005). "التعليم التفاعلي وأهميته في برامج التعليم المستمر". ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص268.

والمهارات، ويجعلهم أكثر قدرة وتأهيلاً من غيرهم ممن لم يشارك بالنشاطات الخاصة بالمحكمة الصورية⁽¹⁾.

2- المحكمة الصورية وسيلة تغيير في المهام والأدوار في العملية التعليمية، حيث لم يعد أستاذ القانون هو صاحب الدور الفعال في التعليم القانوني، بل تبدلت المسؤولية إلى طلبة الحقوق من خلال تمكينهم من التعلم بالممارسة العملية والتدريب داخل قاعة المحكمة الصورية على كيفية ربط المعرفة القانونية النظرية بالجانب العملي.

3- المحكمة الصورية لها دور في تشجيع الإصلاح القانوني والقضائي وتعزيز احترام سيادة القانون. فمن خلال تدريب طلبة الحقوق على قضايا واقعية في المحكمة، نلفت انتباه الأكاديميين والمهتمين إلى التباين الموجود بين الدراسة النظرية والتطبيقية للقانون، وكذلك الخطأ في جوانبه التطبيقية التي من الممكن مرورها دون ملاحظتها في الدراسة النظرية⁽²⁾.

4- المحكمة الصورية لها دور في معالجة نقص التدريب الإلزامي وضعفه المخصص لطلبة الحقوق بعد تخرجهم، والمشتراط لإمكانية ممارستهم مهنة المحاماة أو العمل بالنيابة العامة أو القضاء أو الصلاحية لإبداء المشورة القانونية سواء بشكل رسمي أو على الصعيد الخاص⁽³⁾. حيث يؤكد غالبية المحامين المتدربين - خريجي كليات الحقوق - بأن المحامين (القدامى) المدربين لا يقومون بالدور المطلوب في توجيههم حول الإجراءات التطبيقية القانونية والقضائية، بل يتحفظون في كثير من الأحيان بنقل خبرتهم العملية للمحامين المتدربين لديهم⁽⁴⁾. ومن هنا تتجلى أهمية المحكمة الصورية كأداة تعليمية تدريبية تقوم بدور المحامين المدربين.

5- المحكمة الصورية لها دور في معالجة الخلل الحاصل في أسلوب التدريس التقليدي. حيث ما زالت مناهج كليات الحقوق الفلسطينية متأثرة - إلى حد كبير - بمقررات كليات الحقوق في الدول العربية الأقرب وهي مصر والأردن، التي يغلب عليها الأسلوب التقليدي في تدريسها، وكذلك سعة مضامينها العلمية، وعدم تغطيتها الجوانب العملية⁽⁵⁾. مما يجعل طلبة الحقوق

(1) شارلز روبرت، ديفيد سون. مدخل، مرجع سابق، ص11.

(2) مبادرة السعي من أجل الشأن العام، مرجع سابق.

(3) عبد العال، أيمن. التعليم التفاعلي، مرجع سابق، ص2.

(4) كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/10/23:

<http://sharea.iugaza.edu.ps/>

(5) الخفاجي، عزيز. (2010). "ملاحظات على تدريس القانون وتطوير مناهجه في الجامعات العراقية". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: مجلد2، العدد الثالث، العراق، ص43. وانظر: قفيشة، معتز. فكر بمنظور، مرجع سابق، ص35. ومحمد، فايز. كفالة، مرجع سابق، ص1061. شارلز روبرت، ديفيد سون. مدخل، مرجع سابق، ص8. وانظر في ذات السياق والمعنى: أحد أسباب الفشل في التعليم القانوني المعاصر أن العديد من الطلبة يتخرجون بمعرفة فكرية وقانونية واسعة مرتبطة بموضوعات القانون المختلفة لكن لا يمكن ترجمتها إلى ممارسة ناجحة في المهنة.

يركزون على حفظ المنهاج عن ظهر قلب دون فهم لمحتواه، وكذلك يركزون على الجوانب القانونية النظرية دون الاهتمام بالجوانب العملية. وهذا بدوره يؤدي إلى تخريج جيل من الحقوقيين لديهم ضعف في المهارات العملية الخاصة بعلم القانون، من هنا تتجلى أهمية المحكمة الصورية في معالجة هذا الضعف⁽¹⁾.

6- المحكمة الصورية لها دور في تحسين مضمون التعليم القانوني في كلية الحقوق ونواتجه، فتقيد في ربط ما درسه طالب الحقوق من دراسات قانونية نظرية بالواقع العملي التطبيقي⁽²⁾، وهذا يرسخ لديه المعلومة القانونية، وينمي من مهاراته المتعددة، ويطور من قدراته، ويؤهله للعمل بعد تخرجه بكفاءة ومهنية عالية⁽³⁾. وهذا الأمر قد يؤثر إيجابياً عليهم ويسهل من توظيفهم في المحاكم والنيابة العامة والدوائر القانونية الحكومية وغير الحكومية⁽⁴⁾.

-Patricia Byron, Ibijoke. The Relationship Between Social Justice and Clinical legal Education, OP.cit, p 8.

-Qaafishehi ,Mutaz M. (n.d).The Role Of Legal Clinics In Leading Legal Education, OP.cit, p21.

-Mahasneh, Nisreen and Critchlow, Georg.(2016). "A Dialogue on Jordanian Legal Education", Chapter 4: Referred to, Mutaz M. Qafishe And Stephen A. Rosenbaum, Experimeental Legal Education In A Globalized World The Middle East And Beyond, Cambridge Scholars Publishing, p 55 .

⁽¹⁾ ويرى البعض أن المحكمة الصورية تساعد على توضيح المفاهيم القانونية التي يشيع استخدامها خلال الفصول الدراسية.

انظر في موضوع Moot Court as Academic

Education لدى:

- Gaubatz ,John T. Moot Court In The Modern Law School, OP.cit, p 4.

⁽²⁾ كلية الحقوق، جامعة عين شمس، الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23:

<http://law.asu.edu.eg/article.php?action=show&id=8915#>

و عبد الله الجابر، ضياء. (2010). "المواد الدراسية ومدى كفايتها لدارس القانون من الناحيتين النظرية والقانونية"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: ملج2، العدد الثالث، العراق، ص103. وبفس المعنى انظر:

-Blatt, William M. An Experiment in Moot Court Work, Op.cit.p 2.

ويرى د. معتز قفيشة عميد كلية الحقوق في جامعة الخليل ومدير العيادة القانونية فيها، إن التعليم القانوني الكلاسيكي في فلسطين، قد حقق إنجازات لا تقل عما حققته العيادات القانونية الأخرى في العديد من الدول حول العالم على مدى السنوات القليلة الماضية. ومن أهم أدوات هذا النوع من التعليم، المحاكم الصورية والعيادات القانونية (، حيث يملكان قدرات لا محدودة في تعزيز نظام التعليم القانوني وفي رفع مرحلة تدريب المحامين وفي ترسيخ مهنة المحاماة.

انظر: قفيشة، معتز. فكر، مرجع سابق، ص38. وانظر: Qaafishehi , Mutaz M. OP.cit, p 23.

⁽³⁾ كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23:

<http://sharea.iugaza.edu.ps/>، وانظر كلية الحقوق، جامعة الأزهر. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23: <http://legalclinic.alazhar.edu.ps/DataForm.aspx?PageID=11>

⁽⁴⁾ كلية الحقوق، جامعة البحرين، البحرين. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23:

<http://www.uob.edu.bh/pages.aspx?module=pages&id=167&SID=86>

7- المحكمة الصورية لها دور في الحد من انتشار الجهل القانوني بين أفراد المجتمع وزيادة الوعي لديهم، نتيجة متابعة المحاكمة عبر شبكة الإنترنت⁽¹⁾.

8- المحكمة الصورية لها دور في بناء شراكات وعلاقات على جميع المستويات ومع مختلف المؤسسات التي تهتم في تطوير التعليم القانوني التطبيقي.

المطلب الثاني: معوقات دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي

تواجه المحكمة الصورية العديد من المعوقات التي تعرقل دورها في تطوير التعليم القانوني التطبيقي، وأبرز هذه المعوقات ما يأتي:

1. قلة الكوادر الأكاديمية المتخصصة في التعليم القانوني التفاعلي⁽²⁾: حيث لا يتوفر في معظم كليات الحقوق الفلسطينية كادر أكاديمي مدرب ومتخصص في التعليم التفاعلي، ولا ريب أن هذا الأمر يؤدي إلى فقدان طالب الحقوق الرغبة في متابعة تعليمه بشكل جاد وعدم الاهتمام بمساق المحكمة الصورية، مما يؤدي إلى حصر تفكير الطالب بالنجاح والحصول على الشهادة، دون الاهتمام بما سيكون لهذا المساق من تطبيقات في الحياة العملية مستقبلاً⁽³⁾. ومن هنا لا بد من توفير الكادر الأكاديمي المؤهل والمتخصص في الربط بين الدراسة القانونية النظرية بالجانب العملي لها⁽⁴⁾. ويمكن التغلب على هذا العائق عن طريق إيفاد بعثات دراسية إلى الدول التي تركز على هذا النوع من التعليم التفاعلي، كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاستعانة بكبار المحامين والقضاة وأعضاء النيابة في تدريب الطلاب في المحاكم الصورية.
2. قلة اهتمام طلبة الحقوق بالتعليم القانوني التطبيقي: حيث يركز طلبة الحقوق خلال دراسته الجامعية في النجاح بالمسابقات التي يدرسها والحصول على أعلى الدرجات فيها، بدلاً من التركيز والاهتمام بالبحث القانوني المهارات القانونية العملية، وأسوأ ما في هذا الأسلوب اعتماد طالب

⁽¹⁾ كلية الحقوق، جامعة عين شمس. الرابط الإلكتروني، تم زيارته بتاريخ 2016/9/23:

<http://law.asu.edu.eg/article.php?action=show&id=8915#.V11j9hJ0x3A>

⁽²⁾ Kozinski, Alex. In Praise Of Moot Court-Not p 4. from (<http://heionline.org>).

ويشير JOHN T. GAUBATZ إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس في مدراس القانون غير متحمسين لبرنامج المحكمة الصورية ويرون بأنها مجرد لعبة تفتقر إلى الأشياء الحقيقية من ممارسة مهنة المحاماة، ويرى أن مثل هذا الموقف يعيق تطور برنامج المحكمة الصورية.

-John T. Gaubatz, Moot Court In The Modern Law School, OP.cit, p2.

⁽³⁾ صابر جرادة، عبد القادر. (2013). "آليات تطوير البنية التعليمية القانونية الجنائية". ورقة عمل غير منشورة قدمت لمؤتمر أفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية. غزة، فلسطين، ص2. و يازجي، أمل. (2001). "رؤى تطوير تدريس القانون في كليات الحقوق في سوريا". مقال ضمن منشورات المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، القاهرة، مصر، ص25.

⁽⁴⁾ صابر جرادة، عبد القادر. آليات، مرجع سابق، ص2.

الحقوق على الحفظ وهو أدنى درجات إعمال العقل⁽¹⁾، وقد استقر في أذهان بعض طلبة الحقوق أنه لا علاقة بين العلم القانوني الذي يتعلمونه وبين العمل الذي يأتي بعد هذا العلم، ومن ثم أعفوا أنفسهم من المذاكرة والاهتمام بالدروس والمراجعة والتثبت والتمرن على الإنجاز والكتابة والبحث والمهارات، وعليه؛ فإن مستواهم التعليمي والمعرفي لن يزيد إلا تدهوراً وتدنياً⁽²⁾. ويمكن التغلب على هذا العائق عن طريق التوعية بأهمية التعليم القانوني التطبيقي وتصحيح بعض الاعتقادات والمفاهيم الخاطئة لديهم.

3. **ضعف المستوى العلمي للطلبة:** تحتاج دراسة القانون إلى مستوى علمي متميز حتى يقبل الطالب في كلية الحقوق، حيث إن هذه النوعية من الدراسة تحتاج إلى قدرة ذهنية وتحليلية وشخصية عالية⁽³⁾. ولكن معظم كليات الحقوق تقبل أنواعاً شتى من الطلبة أياً كان مستواهم العلمي، وهي مستويات لا تتسجم مع مستوى الدراسة في كليات الحقوق⁽⁴⁾. ويمكن التغلب على هذا العائق من خلال وضع حد أدنى لمعدل القبول لدراسة الحقوق لا يقل عن 80% من معدل الثانوية العامة، وكذلك إجراء امتحان مستوى للطلبة المتقدمين لدراسة الحقوق ونجاحهم به⁽⁵⁾.

4. **ضعف مستوى المؤلفات القانونية:** إن خلو المكتبة القانونية الفلسطينية من دراسات عملية وتطبيقية للتشريعات الفلسطينية يعد عائقاً أكاديمياً في طريق تطوير التعليم القانوني التطبيقي في المحكمة الصورية، فلا يعقل بعد هذه السنين ودخولنا في الألفية الجديدة بسنوات عدة أن نقف عاجزين عن مزج مؤلفاتنا القانونية النظرية بالتطبيقات العلمية. فبعض كتب القانون التي تدرس في كليات الحقوق أصبحت اليوم بشكل ملازم مجمعة من عدة كتب لا يجمعها جامع، ولا تقدم جديداً، ولا تثير طريفاً، ولا تقدم حلولاً، مما يؤثر حتماً على نوعية المعلومات التي يتلقاها الطالب وعلى انعدام مهاراته، وبالتالي سينعكس ذلك سلباً على أدائه في عمله مستقبلاً⁽⁶⁾. ويمكن التغلب على هذا

(1) صابر جرادة، عبد القادر. آليات، مرجع سابق، ص2. و الخليفة، عبد الرحمن. (2001). "تقويم طرق ومناهج تدريس القانون في كليات القانون في السودان"، مقال ضمن منشورات المركز العربي لاستقلال

القضاة والمحاماة، القاهرة، مصر، ص17.

(2) المرجع سابق، ص2.

(3) المرجع سابق، ص7.

(4) يوسف الشكري، علي. (2010). "معوقات تطور مناهج كليات القانون"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: ملجود2، العدد الثالث، العراق، ص90. ذكر د. معتر قفيشه أن الطلبة في فلسطين، كما هو الحال في بلدان الشرق الأوسط والبلدان الأوروبية، يأتون من المدرسة الثانوية مباشرة إلى كلية القانون للدراسة فيها، ويختلف هذا النظام عن النظام المتبع في أمريكا الشمالية، حيث يجب على الطالب أن يكون حاصلاً على درجة جامعية في تخصص آخر قبل أن يلتحق بكلية القانون. انظر: قفيشه، معتر. فكر، مرجع سابق، ص32.

(5) محمد المصري، ناصر. (2001). "نحو تطوير تدريس القانون في الكويت"، مقال ضمن منشورات المركز العربي لاستقلال القضاة والمحاماة، القاهرة، مصر، ص56.

(6) صابر جرادة، عبد القادر. آليات، مرجع سابق، ص5.

العائق من خلال تشجيع كتابة المؤلفات القانونية التي تربط بين الدراسة القانونية النظرية والجانب العملي لهذه الدراسة ودعمها.

5. **عدم صلاحية المكتبات:** إذا ما نظرنا إلى حال المكتبات الفلسطينية، فإننا سنجد أنها تفتقر إلى أهم المراجع القانونية العملية بشكل عام، وهذا الفقر يشكل مشكلة بالغة الأهمية بالنسبة للكادر الأكاديمي وللطلبة حينما يقومون بالتدريب والتدرب في المحكمة الصورية. ومن ثم لا يمكن حل مشكلة المكتبة قبل حل مشكلة المؤلفات بحد ذاتها من خلال تشجيع كتابة المؤلفات التي تربط الدراسة القانونية النظرية بالجانب العملي⁽¹⁾.

6. **قلة التعاون بين كليات الحقوق:** لا يوجد من التعاون أو التفاعل بين كليات الحقوق الفلسطينية في مجال تطوير التعليم القانوني التطبيقي إلا القليل، مما جعل برامج دراسات القانون في هذه الكليات تغرق في النظريات والتفاصيل والتدريس التقليدي، تاركة الخريج يتعلم مهارته عندما يحتك بالواقع العملي⁽²⁾. ويمكن التغلب على هذا العائق من خلال الاتصال والتعاون وعقد اللقاءات التي تهدف إلى تطوير التعليم القانوني التطبيقي في فلسطين⁽³⁾.

7. **عدم صلاحية النظام الدراسي الفصلي:** هذا النظام لا يصلح لكليات الحقوق، وذلك لأن طبيعة الدراسة القانونية النظرية والعملية تقتضي التراكم الزمني عبر العام الدراسي، أما اختزاله في أربعة أشهر فقط تجعل طالب الحقوق غير قادر على الاستيعاب والفهم والربط، وكذلك يؤدي إلى فقد الجهد والوقت للطلاب والمدرس معاً في الحضور والغياب والمحاضرات والامتحانات، وعدم ترك مساحة زمنية للاهتمام بالبحث والتدريب العملي⁽⁴⁾. ويمكن التغلب على هذا العائق من خلال إعادة هيكلة المنهاج الدراسي في كليات الحقوق، بما يحقق الربط بين الدراسة النظرية للقانون والجوانب المتعلقة بهذه الدراسة.

8. **زيادة عدد طلبية مساق المحكمة الصورية:** وتتطلب طريقة تدريس المهارات القانونية العملية من خلال المحكمة الصورية قلة عدد الطلبة المتدربين فيها، وهذا يتعارض مع الواقع الحالي، حيث يزيد عدد الطلبة في مقرر المحكمة عن 40 طالباً. ويمكن التغلب على هذا العائق من خلال وضع حد أعلى لعدد الطلبة المسجلين في هذا المساق.

(1) المرجع سابق، ص2.

(2) يوسف الشكري، علي. معوقات، مرجع سابق، ص90.

(3) وهذا ما قامت به العيادة القانونية - مشكورة - في جامعة الخليل، حيث عقدت مؤتمراً دولياً حول (المناهج العالمية للتعليم القانوني: خبرات من أجل فلسطين)، بالتعاون مع جامعة أكس، مارسيل الفرنسية. وقد تطرق هذا المؤتمر الحاشد إلى الاتجاهات السائدة في أنظمة التعليم القانوني ومناهجه من منظور عالمي ومقارن بهدف الارتقاء بنوعية التعليم القانوني في فلسطين. انظر: قفيشه، معتز. فكر، مرجع سابق، ص32.

(4) صابر جرادة، عبد القادر. أليات، مرجع سابق، ص14.

9. **عدم انتشار ثقافة التطوع بين المحامين المزاويلين:** إن عدم تعاون المحامين المزاويلين للتطوع في نشاطات المحكمة الصورية وفي مساعدة الطلبة على تلقي التدريب والمهارات اللازمة، قد يشكل عائقاً في تطوير التعليم القانوني التطبيقي في قاعة المحكمة الصورية. مع العلم أن قانون تنظيم مهنة المحاماة في فلسطين رقم 3 لسنة 1999، نظم فكرة المساعدة القانونية⁽¹⁾. ويمكن التغلب على هذا العائق من خلال نشر ثقافة التطوع بين أوساط المحامين المتطوعين بالتنسيق والتعاون مع نقابة المحامين النظاميين الفلسطينية، وكذلك ومن خلال تفعيل نصوص قانون مهنة المحاماة المتعلقة بالتطوع والتدريب المجاني.

10. **ضعف المخصصات المالية:** ينحصر هذا العائق في الأساس بنقص الإمكانيات المالية⁽²⁾، حيث قد تأتي الاعتراضات من بعض إدارات الجامعة كونها تتمسك بحقيقة النقص المالي الذي يتطلبه تأسيس محكمة صورية أو دعمها، مما يشكل عائقاً في تطوير التعليم التطبيقي. ويمكن التغلب على هذا العائق من خلال إقناع الإدارة المختصة بدعمها بأهمية المحكمة الصورية، والمنافع المرجوة من وجودها⁽³⁾.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة مع المحكمة الصورية ودورها في تطوير التعليم القانوني التطبيقي فإنه يجدر بالباحث الوقوف على أهم ما تضمنه البحث من نتائج حسب الآتي:

1. المحكمة الصورية هي مقرر دراسي في كلية الحقوق يقوم على فلسفة الجمع بين المفاهيم النظرية والواقع العملي للممارسة القانونية والقضائية، التي يجب على طالب كلية الحقوق أن يكتسبها بهدف مساعدته على اكتساب الخبرات والمهارات القانونية العلمية والعملية

(1) تنص المادة 44 من هذا القانون على أنه: "أ- لنقيب المحامين أن يكلف أي محام بخدمة مهنية مجانية يقدمها للنقابة مرة كل سنة وتقتصر هذه الخدمة المجانية على القيام بأحد الأعمال الآتية: إلقاء محاضرة على المتدربين. تقديم استشارات قانونية للمتدربين. إعداد دروس قانونية، أو محاضرات لمؤتمرات المحامين. تنظيم أعمال المؤتمرات، والمكاتب الدائمة لاتحاد المحامين العرب. إعداد المقالات الحقوقية التي يحسن نشرها في المجلات الحقوقية أو في مجلة تصدرها النقابة. مساعدة المجلس في بعض أعماله. الدفاع عن شخص ثبت للنقيب فقره وعدم استطاعته دفع أي أجور للمحامي. ب- كل محام يرفض دون سبب مقبول تقديم معونة بعد تكليفه بتقديمها أو يهمل بواجب الدفاع بأمانة يتعرض للعقوبات المسلكية.

(2) أشرنا إلى أن المحكمة الصورية في جامعة الخليل، فلسطين، تتبع العيادة القانونية، والعقبة الرئيسية التي تلقي بظلالها على وجود العيادة القانونية، التمويل. وتعد العيادة القانونية، إذا ما أحسن تمويلها، بمثابة كنز لا ينضب للجامعات التي تعمل فيها. انظر: ققيشه، معتز. فكر، مرجع سابق، ص34.

-Qaafishehim, Mutaz M. The Role Of Legal Clinics In Leading Legal Education, OP.cit, p 20.

(3) اتكينز، لوسي. (2006). "تعليم العيادات القانونية" التطوير المهني الاحترافي وتعزيز مهنية المحاماة للخدمة العامة". مقال منشور ضمن برنامج مبادرة المجتمع المفتوح للعدالة، بودابست، هنغاريا.

- المتنوعة من خلال تناول حالات عملية من الواقع العملي أو الافتراضي في كافة فروع القانون.
2. إن طبيعة المحكمة الصورية يمكن النظر إليها من نواح فلسفية ومنهجية وموضوعية وأخرى شكلية.
 3. يتمثل نطاق تطبيق المحكمة الصورية بثلاثة أمور هي: النطاق الشخصي وكذلك الموضوعي وأخيراً الإلكتروني.
 4. تكمن أهمية المحكمة الصورية بتعزيز المعرفة والفهم لدى طالب الحقوق وكذلك تنمية مهاراته الذهنية والإبداعية، والعملية والمهارات العامة والشخصية وغير ذلك.
 5. نشأت المحكمة الصورية في جامعة فلسطين الأهلية منذ تأسيس كلية الحقوق فيها، وقد تم دمجها في الخطة الدراسية ضمن المساقات الاختيارية لها.
 6. يتطلب تنفيذ التدريب والأعمال والنشاطات داخل قاعة المحكمة الصورية توفر مجموعة من العناصر المادية والبشرية اللازمة.
 7. تقيم المحكمة الصورية في جامعة فلسطين الأهلية العديد من العلاقات مع مختلف الدوائر الإدارية والأكاديمية فيها بما يحقق نجاحها والأهداف المرجوة من وجودها.
 8. إن التدريب الناجح والمفيد في المحكمة الصورية يتطلب عدة إجراءات، منها ما يتعلق باستخدام قاعة المحكمة الصورية، والآلية الخاصة بتدريب الطلبة وتقييمهم فيها.
 9. تلعب المحكمة الصورية دوراً مهماً في تطوير التعليم القانوني التطبيقي لطلبة الحقوق، ويتمثل ذلك بإرساء قواعد التطبيق العملي لعلوم القانون النظرية المتعددة من خلال استحداث أساليب علمية تعزز المهارات الخاصة بذلك لدى طالب القانون.
 10. إن الدور الذي تمارسه المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي لا يخلو من معوقات تحول دون تحقيقه على الوجه المطلوب.
- التوصيات: من خلال ما جاء في هذا البحث من نتائج فإن الباحث يقف عند التوصيات الآتية:**
1. تعميم تجربة المحكمة الصورية في جميع كليات الحقوق الفلسطينية بوصفها وسيلة مهمة في تطوير التعليم القانوني التطبيقي، وتعزيز المعرفة القانونية عند طالب الحقوق وتنمية مهاراته المتنوعة.
 2. الانتقال من مرحلة نمطية التدريس القانوني التقليدي إلى مرحلة التدريس الحواري التفاعلي العملي، الذي يؤدي إلى معرفة القانون وفهمه وتطبيقه تطبيقاً سليماً في الحياة العملية من قبل طالب الحقوق.

3. أن تشمل المساقات الدراسية في كليات الحقوق على التمارين التطبيقية والساعات العملية والأساليب المنهجية الحديثة التي تسهم في تطوير التعليم القانوني التطبيقي.
 4. بناء تعاون وتفاهم علمي بين كلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية وبين نقابة المحامين النظاميين الفلسطينية ومجلس القضاء الأعلى الفلسطيني والنياحة العامة الفلسطينية، والمؤسسات والجامعات والدول وأصحاب الخبرة والتجربة في مجال التعليم القانوني التطبيقي من أجل النهوض به وتطويره.
 5. تنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق، بهدف تأهيلهم وتنمية قدراتهم ورفع مستواهم في التعليم القانوني التطبيقي، بما يمكنهم من إعداد طلاب حقوق على المستوى المطلوب.
 6. العمل على خلق ثقافة التطوع خاصة بين المحامين، ونقترح تأسيس شبكة من المحامين المتطوعين الذين يتبرعون بجهدهم ووقتهم وأتاعهم من أجل تقديم الخبرات والتدريب في المحاكم السورية.
 7. إعداد دليل في كلية الحقوق يتضمن برنامج التعليم التطبيقي والتدريب العملي لطلبة الكلية، ويحتوي على مفردات التطبيقات القانونية وجوانب التدريب العملي لطلبة الكلية خلال مراحل دراستهم الجامعية.
 8. أن تكون ممارسة مساق خدمة المجتمع - المطلوبة من طلبة كلية الحقوق - في المحاكم الفلسطينية، وذلك بعد تحديد الأدوار المهنية والإنسانية التي يمكن أداؤها.
 9. إنشاء صندوق لتطوير التعليم القانوني التطبيقي في الجامعات الفلسطينية، من خلال وضع نظام خاص بذلك يقف على تحديد مهمته وأهدافه، ومبادئه، وموارده وإدارته.
 10. أن يكون من شروط الحصول على الاعتماد الأكاديمي لأي كلية حقوق، وجود محكمة سورية فيها.
- وأخيراً: فإنه لا يزال هنالك جهد كبير يجب بذله، وما التوصيات سوى خطوة على درب طويل، نأمل أن نكون قد قدمنا بعض ما توسمناه من فائدة.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب العامة

- 1- دويدار، هاني. (1998). " منهج الدراسات التطبيقية في مجال علم القانون ". الدار الجامعية، بيروت.
- 2- روبرت، ديفيد سون. (2011). " مدخل إلى تطوير المقررات الدراسية وأساليب التدريس التفاعلي ". كتيب تطوير المناهج الدراسية، دمج المهارات القانونية والتدريس والتعليم التفاعلي في مجال التعليم القانوني المصري، الجمعية الأمريكية للمحامين والقضاة، القاهرة.
- 3- روبي، أسامة. (2007). " تحرير صحف الدعاوي بين النظرية والتطبيق ". ط3 ، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 4- عكاشة، عبد العال، منصور، سامي. (2005). " المنهجية القانونية ". منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- 5- علي، جابر. (2001). " قواعد أخلاقيات المهنة مفهومها، أساس إلزامها ونطاقه - دراسة مقارنة ". ط1، د ن، القاهرة.
- 6- مبادرة السعي من أجل الشأن العام، التعليم العيادي القانوني. (2001). " كتيب للمهنيين القانونيين والنشطين ". كلية الحقوق، جامعة كولومبيا، نيويورك.
- 7- محاسنه، نسرين. (2013). " دليل عقد المحاكمات الصورية ". تم إعداده بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جمعية القضاة والمحامين الأمريكيين، عمان، الأردن.
- 8- محمد، فايز. (2009). " دور المنطق القانوني في تكوين القانون وتطبيقه ". د ن، القاهرة.

ثانياً- أوراق العمل

- 1- جرادة، عبد القادر. (2013). " آليات تطوير البنية التعليمية القانونية الجنائية ". ورقة عمل غير منشوره قدمت لمؤتمر آفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية. غزة، فلسطين.
- 2- الطويل، أنور. (2013). " التعليم القانوني التطبيقي في كليات القانون (العيادة القانونية) ". ورقة عمل غير منشوره قدمت لمؤتمر آفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية. الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.

- 3- عبد العال، أيمن. (2013). "التعليم التفاعلي " المحاكم السورية " الآليات والموارد". ورقة عمل غير منشورة قدمت لمؤتمر آفاق تعليم القانون في الجامعات الفلسطينية المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية. غزة، فلسطين.
- 4- قفيشه، معتز (2016). "فكر بمنظور عالمي وأعمل في إطارك المحلي". ورقة علمية غير منشورة خاصة بالعيادة القانونية في جامعة الخليل. الخليل، فلسطين.
- 5- نحاس، محمود. (2005). "التعليم التفاعلي وأهميته في برامج التعليم المستمر". ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير. جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثالثاً- المجلات العلمية

- 1- الخفاجي، عزيز. (2010). "ملاحظات على تدريس القانون وتطوير مناهجه في الجامعات العراقية". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: ملجذ2، العدد الثالث، العراق.
- 2- الشكري، علي. (2010). "معوقات تطور مناهج كليات القانون". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: ملجذ2، العدد الثالث، العراق.
- 3- عبد الله، ضياء. (2010). "المواد الدراسية ومدى كفايتها لدارس القانون من الناحيتين النظرية والقانونية". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: ملجذ2، العدد الثالث، العراق.
- 4- العويس، هادف. (1994). "تطور كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية، بداية ارتباط كليات القانون مع الجامعات واستخدامها لطريقة القضايا في تدريس القانون". مجلة الشريعة والقانون: العدد الثامن، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات.
- 5- محمد، فايز. (2012). "العيادة القانونية وكفالة الحق في التقاضي وتطوير التعليم القانوني". مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية: عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- 6- محمد، فايز. (2014). "كفالة الحق في التقاضي وتعزيز حقوق الإنسان وبرنامج العيادة القانونية بكليات الحقوق". مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية: العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر.

رابعاً-المقالات

- 1- اتكينز، لوسي. (2006). "تعليم العيادات القانونية " التطوير المهني الاحترافي وتعزيز مهنية المحاماة للخدمة العامة". مقال منشور ضمن برنامج مبادرة المجتمع المنفتح للعدالة، بودابست، هنغاريا.

- 2- الخليفة، عبد الرحمن. (2001). "تقويم طرق ومناهج تدريس القانون في كليات القانون في السودان". مقال ضمن منشورات المركز العربي لاستقلال القضاة والمحاماة، القاهرة، مصر.
- 3- المصري، ناصر. (2001). "نحو تطوير تدريس القانون في الكويت". مقال ضمن منشورات المركز العربي لاستقلال القضاة والمحاماة، القاهرة، مصر.
- 4- يازجي، أمل. (2001). "رؤى تطوير تدريس القانون في كليات الحقوق في سوريا". مقال ضمن منشورات المركز العربي لاستقلال القضاة والمحاماة، القاهرة، مصر.

خامساً- المراجع الأجنبية

- 1- Azhar, Noaman.(n.d). "Understanding Moot Court". A Beginner's Guide to Competing in Moot Court Competitions, (s.n).
- 2- Blatt ,William M. (1934). "Lecturer in Law, Boston University, An Experiment in Moot Court Work" 8 Am. L. Sch. Rev. 417, P2. from (<http://heinonline.org>).
- 3- Dickerson, Darby.(2000). "In Re Moot Court, United States Supreme Court", Washington, D.C.January 10, 2000, 29 Stetson L. Rev. 1217, p 2-3. from (<http://heinonline.org>).
- 4- Gaubatz , John T.(1981). "Moot Court In The Modern Law School". 31 J. Legal Educ, p 18. from (<http://heinonline.org>).
- 5- Kozinski, Alex. (1997). In Praise Of Moot Court-Not!, 97 Colum. L. Rev. 178, p2. from (<http://heinonline.org>).
- 6- Lebovits, Gerald, Gewuerz, Drew, and Hunker, Christopher.(s n). "Winning The Moot Court Oral Argument". A Guide For Intra- And Intermural Moot Court Competitors, p 6. From (<https://www.google.com/search>).
- 7- Mahasneh, Nisreen and Critchlow, Georg.(2016). A Dialogue on Jordanian Legal Education, Chapter 4: Referred to, Mutaz M. Qafishe And Stephen A. Rosenbaum, "Experimeental Legal Education In A Globalized World The Middle East And Beyond", Cambridge Scholars Publishing.
- 8- Martineau, Robert J.(1981). "Moot Courts operated in a never-never land where -students without background or god instruction follow an outmoded model", 67 A.B.A. J. 1981, p2. from (<http://heinonline.org>).
- 9- Moot Court Handbook.(2009). "University Of San Francisco School Of Law", p 5. from (<https://www.google.com/search>).
- 10- Nase,Vernon. (2009). "The Murdoch Moot Court Bench The development of a mootting culture". 12 Int'l Trade & Bus. L. Rev. 285, p 2. from (<http://heinonline.org>).

- 11- Patricia Byron, Ibijoke. (2012). "The Relationship Between Social Justice and Clinical legal Education", Paper presented at the 11th International Journal of Clinical Legal Education Conference; Radisson Blu Hotel, Durham.
- 12- Rachid , Mohamed and Knerr, Charles.(2000). "Brief History of Moot Court: Britain and US," paper presented at the Annual Meeting of Southwestern Political Science Association, Galveston, TX, 16–20 March 2000.
- 13- Spillane, Meghan and The International Bar Association. (2008). "International Moot Court". International Debate Education Association, New York, Amsterdam, Brussels.

سادساً- المواقع الإلكترونية لكليات الحقوق: (الرابط مشار إليه في الهامش)

- 1- كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- 2- كلية الحقوق، جامعة البحرين، البحرين.
- 3- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.
- 4- كلية الحقوق، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، أبو ظبي، الإمارات.
- 5- كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت.
- 6- كلية الحقوق، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن.
- 7- كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 8- كلية الحقوق، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.
- 9- كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين.
- 10- الموسوعة العالمية (Moot Court: Wikipedia, the free encyclopedia)